أثر الانقسام في أزمة الهوية الفلسطينية

عماد الدين محمد علي أبو رحمة

الملخص:

ولدت الهوية الفلسطينية المعاصرة مأزومة، لأن الهوية والكيانية السياسية لم تكونا متطابقتين لدى الفلسطينيين منذ البداية، بسبب افتقار المشروع الوطني الفلسطيني لإقليمه الجغرافي وحيزه الاجتماعي المعين.

مثلت م.ت.ف الكيان السياسي- المعنوي الممثل للفلسطينيين والمعبر عن هويتهم، ولكن تبني برنامج التسوية عام ١٩٧٤ كان العامل الرئيسي لانقسامات النظام السياسي، وشكل تراجعا عن الافكار المؤسسة للهوية، التي تطابق بين شعب فلسطين وأرضه ومشروعه الوطني.

كما أن قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ لم يحقق وجودا قوميا للشعب الفلسطيني فوق أرضه، نتيجة للفشل في تحويل السلطة إلى دولة تعيد بلورة الهوية الفلسطينية، واندلاع الصراع على السلطة، ما أدخل الهوية الفلسطينية في أزمة حادة.

أدى صعود "حماس" إلى بروز المكون الديني في الهوية الفلسطينية مقابل تراجع المكون الوطني، ودلل الصراع على السلطة وانقسام النظام السياسي على عمق الأزمة وشمولها لكافة أبعاد وتعبيرات الهوية الفلسطينية.

إن استمرار الانقسام يهدد الهوية الفلسطينية بمزيد من التآكل والضمور، وهذا يطرح على الجميع مسئولية استنهاض الوطنية الفلسطينية بمعناها الهوياتي (الثقافي) والكياني (السياسي)، عبر إنهاء الانقسام وتجديد بنى المشروع الوطني، وتوليد رؤية جديدة تطابق بين شعب فلسطين وأرضه ومشروعه الوطني.

Abstract:

Palestinian identity was born in crisis. For Palestinians, identity and being a political entity have never been the same since the beginning because the Palestinian national project lacked its particular regional and social domains.

The Palestine Liberation Organization (PLO) personified the moral-political representation of the Palestinians and was an expression of their identity. However, the PLO adoption of the 'settlement program' in 1974 has been the main factor behind the

schism in their political regime. It represented a withdrawal from the main ideas upon which they founded their identity; the ideas that considered the Palestinian people and its land and political project identical.

Moreover, the establishment of the Palestinian Authority in 1994 has not achieved the national existence for the Palestinian people on its land due to the failure in transforming the Palestinian Authority into a Palestinian State that can redefine Palestinian identity and to the ensuing power struggle. These factors pushed the Palestinian identity into a sharp crisis.

The rise of Hamas Movement led to the emergence of the religious component in Palestinian identity on the expense of the national component. The ensuing struggle over power and authority, and the schism in political regime are reflective of the depth of the crisis, which encompasses all of the aspects and expressions of Palestinian identity.

That the political schism has persisted poses a serious threat to the Palestinian identity, which could keep shrinking and decaying. This reality imposes a collective responsibility on everyone to revive the Palestinian nationalism in terms of its identity (cultural) and its physical existence (political), which can be achieved through the renewal of the Palestinian national project and the birth of a new vision that views the Palestinian people, Palestinian land and Palestinian national project as identical.

مقدمة:

أدى الانقسام السياسي وما نتج عنه من صراع على السلطة إلى تعميق أزمة النظام السياسي الفلسطيني، ودلل لجوء قطبي السلطة (فتح وحماس) للعنف والاقتتال كوسيلة لحسم التناقضات الداخلية على بلوغ الأزمة ذروتها، وأدخل النظام السياسي

في مأزق خطير، أبرز تجلياته أزمة الهوية وأزمة الشرعية.

لقد راهنت قيادة المنظمة على أن قيام السلطة الفلسطينية على جزء من إقليم الضفة الغربية وقطاع غزة من شأنه أن يحقق وجودا قوميا للشعب الفلسطيني فوق أرضه، ولكن إقامة السلطة قبل قيام الدولة وحل قضية اللاجئين، في ظل الانقسام الحاد حول مرجعيتها ("اتفاق أوسلو" وملحقاته) أدى الى تعميق أزمة الهوية الفلسطينية، نتيجة لغياب المؤسسات التمثيلية الجامعة للفلسطينيين، والفشل في تحويل السلطة الى دولة تعيد بلورة الهوية الفلسطينية، علاوة على اندلاع الصراع على السلطة بين حركتي "فتح" و"حماس".

يعنى هذا البحث بدراسة أثر الانقسام في أزمة الهوية الفلسطينية، من منظور بنيوي وظيفي يعتبر أزمة الهوية (مشكلة بناء الأمة) أحد أبرز مشكلات التنمية السياسية في النظم السياسية المعاصرة.

مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة البحث في محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: **ما هي أبرز التغيرات التي طرأت على الهوية الفلسطينية بتأثير الانقسام؟**

ويتفرع عن السؤال الرئيسي مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما هي ظروف نشأة الهوية الفلسطينية المعاصرة؟

٢. ما أثر تبني قيادة م.ت.ف لبرنامج التسوية السياسية في أزمة الهوية الفلسطينية؟

٣. إلى أي مدى أثر صعود تيار الإسلام السياسي ودخول "حماس" للسلطة على الهوية الفلسطينية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث أولا في موضوعه الذي يتناول قضية راهنة تمس حاضر ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني، لأنه يحلل أحد أبرز مظاهر أزمته (أزمة الهوية) من خلال علاقتها بمتغير الانقسام الفلسطيني.

وتنبع أيضا من استناده إلى منهجية علمية رصينة (البنائية الوظيفية)، التي تعد من أكثر المداخل النظرية شيوعا في دراسة النظم السياسية.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحقيق التالي:

١. دراسة أثر الانقسام على الهوية الفلسطينية.

٢. التعرف على ظروف نشأة الهوية الفلسطينية المعاصرة وأثر تبني قيادة م.ت.ف

لبرنامج التسوية عليها.

٣. تحليل أثر صعود تيار الإسلام السياسي ودخول "حماس" للسلطة على الهوية الفلسطينية.

منهجية البحث:

يستند البحث الى فرضيات المدخل البنيوي الوظيفي لجابرئيل الموند Almond.

تنطلق "البنيوية الوظيفية" من أن أزمة النظام السياسي تنشأ نتيجة لعدم تطور النظام وبنيته، وعدم قدرته على تلبية المطالب واستيعاب المدخلات، أو الاستجابة لحاجات ومتطلبات النظم الاجتماعية الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

ويرى ألموند وباول بأن أزمة التنمية في النظم السياسية تتمثل في المظاهر التالية[١]:

١. مشكلة بناء الأمة: وترتبط بالهوية وولاء الجماعة، في ظل وجود ولاءات محلية أقوى من الولاء للأمة.
٢. مشكلة بناء الدولة: وتتعلق بعدم قدرة السلطة المركزية على التوحيد والسيطرة وإخضاع كافة فئات المجتمع لسلطتها.
٣. مشكلة المشاركة: أي عدم وجود فرص للمشاركة، وغياب آليات لمشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار في النظام السياسي.
٤. مشكلة التوزيع: أي عدم توزيع النظام السياسي للقيم والسلع والخدمات بصورة عادلة وكافية للمواطنين

مصطلحات البحث:

١. **الانقسام الفلسطيني**: يشير إلى مجمل التطورات التي أعقبت تبنى قيادة م.ت.ف لبرنامج التسوية السياسية عام ١٩٧٤، وصولاً إلى توقيع "اتفاق أوسلو" ١٩٩٣، وما ترتب على ذلك من انقسامات سياسية أدخلت تغيرات نوعية على بنى ووظائف النظام السياسي، وأدت الى اندلاع الصراع على السلطة بين "فتح" و"حماس"، وتجسيد الانقسام السياسي مؤسساتياً وجغرافياً إثر أحداث منتصف حزيران ٢٠٠٧.
٢. **أزمة الهوية**: تشير أزمة الهوية (مشكلة بناء الأمة) إلى العملية التي بمقتضاها يحول الناس إخلاصهم وولائهم من القبائل والقرى الأصغر إلى النظام السياسي

المركزي الأكبر[٢]، بمعنى تعريفهم لأنفسهم بناءً على هوية وطنية/ أو قومية.

ويعرف غلنر Gelner الهوية أو النزعة القومية بكونها "مبدأً سياسيًا يعتقد بأن الوحدة السياسية والقومية ينبغي أن تكون منسجمة"[٣]. ويرى غلنر بأن التطابق بين الحدود السياسية والحدود الثقافية (الهوية القومية) تحقق لأول مرة في المجتمعات الصناعية، فأصبحت الهوية القومية تُعرَّف باعتبارها "السعي لجعل الثقافة والدولة منسجمين، ومنح الثقافة سقفها السياسي الخاص، وليس أكثر من سقف واحد"[٤].

أما الأمة، فهي كيان ينتمي إلى عصر معين وحديث تاريخياً، وهي كيان اجتماعي طالما أنها ترتبط بنوع محدد من دولة إقليمية حديثة هي "الدولة– الأمة" State) Nation)[٥].

وتشير موسوعة ستانفورد Stanford إلى أن مصطلح القومية يشير إلى موضوعين: الأول الاتجاه الذي يتخذه أعضاء أمة ما في تأكيد حرصهم على هويتهم القومية، ويشير هذا إلى القضايا المتعلقة بمفهوم الأمة والهوية القومية، والذي يتحدد غالباً بواسطة الأصل المشترك أو الإثنى أو الروابط الثقافية. ويتعلق الثاني بالأفعال التي يقوم بها أعضاء أمة ما من أجل تحقيق صورة ما للسيادة السياسية أو المحافظة عليها، سواء كانت سيادة دولة كاملة الخصائص أو غير كاملة[٦].

أولاً: الهوية الوطنية الفلسطينية المعاصرة:

يتميز مفهوم الهوية الوطنية المعاصر عن غيره من مفاهيم الانتماء والولاء المختلفة في أنه يعبر عن حالة سياسية وإرادية خالصة، تتسم بطبيعتها الجماعية وتقوم على الاتفاق عن وعي تام بين سكان إقليم معين على العيش معًا في مجتمع يتمتع بالسيادة الكاملة. ويشير هذا الإجماع إلى عناصر أساسية في مقدمتها الإقليم المعرف والحدود والحكومة الواحدة والقانون الواحد[٧].

حتى الثلث الأخير من القرن العشرين، ظل الفلسطينيون يعتبرون أنفسهم جزءاً من النسيج الاجتماعي والسياسي لإقليم بلاد الشام، أما على الصعيد العام فكانوا يعتبرون أنفسهم جزءًا من رابطة إسلامية أوسع، ومع صعود النوازع القومية باتوا يعرفون أنفسهم كجزء من أمة عربية[٨].

وبعد الفشل في تحقيق مطمح الوحدة العربية، وتشتت الحركة العربية الواحدة وتجزئها إلى حركات قطرية، بدأت المعالم الأولى للحركة الوطنية والهوية الوطنية الفلسطينية التي عبرت عنها، تظهر في مواجهة الانتداب البريطاني وخطر المشروع الصهيوني الاستيطاني انسياقاً مع المجرى العام في المنطقة، دون أن تقطع صلاتها

بالحركة العربية[٩]، حيث طور الفلسطينيون تصوراً لهوية وطنية فلسطينية ترتبط بحدود جغرافية وسياسية، وطوروا مؤسسات وقيادات وطنية، استمدت مشروعيتها من مقاومة الاحتلالين البريطاني والصهيوني- الاستيطاني.

ولكن هذا الإحساس بالهوية الوطنية لدى غالبية الفلسطينيين لم يرتبط بوعي الدلالات المعاصرة، السياسية والاجتماعية والحقوقية (أي الأيديولوجية) لمفهوم الوطنية، التي شكلت قاعدة لنظرة بعض النخب السياسية والفكرية.

وقد أدى افتقار الفلسطينيين للدولة إلى حرمانهم فرصة تطوير تقاليد الحكم الذاتي ومؤسساته، وكان لذلك تأثير بارز على تنمية الهوية الوطنية الفلسطينية، نظراً لعدم تجسد تلك الهوية في هيئة واحدة معترف بها، حيث تعثرت محاولات القيادة الفلسطينية لتنمية الحس الوطني القطري، أو القطرية الدولانية، على عكس نظيراتها في البلدان العربية المجاورة[١٠].

أدت النكبة عام ١٩٤٨ إلى تمزيق المجتمع الفلسطيني، واغتصاب معظم أرضه، وتلاشي الحقل السياسي الوطني الذي نشأ قبل عام ١٩٤٨، ومثل ذلك انكساراً في محاولات الفلسطينيون تأسيس هوية وطنية وكيانية سياسية، ولم يعد للهوية ولا للكيانية أي تعبيرات في الحياة السياسية والاجتماعية للفلسطينيين (باستثناء الثقافية)، وأصبح فلسطينيو الأردن والضفة مواطنون في المملكة الأردنية، وفرضت الهوية الإسرائيلية على فلسطينيي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ونتج عن ذلك اختزال الفلسطينيين في اللاجئين الذي يقطنون في مخيمات اللجوء والشتات، تماماً كما اختصرت قضية فلسطين في قضية اللاجئين، ولم يتح لهم التعبير عن هويتهم بشكل قانوني وحقوقي، ولا بشكل تمثيلي مؤسساتي، أو التعبير عن قضيتهم بشكل سياسي، فعوضوا عن ذلك بانخراطهم في الحركات السياسية "فوق الوطنية"، القومية والإسلامية والشيوعية[١١].

ولم تكن الهوية الفلسطينية على درجة من القوة بحيث تكون قادرة على فرض ذاتها على المعادلات السياسية العربية آنذاك، فتم تهميش دور الفلسطينيين واستبعاد دورهم، بدليل اختفاء "حكومة عموم فلسطين" بعد أشهر قليلة من إعلانها، ومنع الفلسطينيين من إدارة الضفة الغربية وقطاع غزة وحكم أنفسهم بشكل مستقل، إذ جرى ضم الضفة إلى المملكة الأردنية، وأخضع قطاع غزة للإدارة المصرية، ما أدى إلى خفوت الوعي الكياني لدى الفلسطينيين[١٢].

ولكن الاقتلاع الجماعي للشعب الفلسطيني وتشريده مثّلا حجر الزاوية لكل

التطورات السياسية والاجتماعية اللاحقة في التجربة الفلسطينية، إذ شكل العزل والتهميش الاجتماعي والسياسي أساساً جوهرياً في تشكيل هوية وطنية خاصة بالفلسطينيين، ورفع اللاجئون في مخيمات الشتات راية الوطنية الفلسطينية التي سقطت عام ١٩٤٨، وأعادوا بناء حركتهم الوطنية، فيما أوجد الكفاح المسلح الدفع السياسي والدينامية اللازمتين لتطوير الهوية الوطنية الفلسطينية وتأكيدها[١٣].

وبرزت م.ت.ف باعتبارها الكيان الممثل للفلسطينيين، والإطار المؤسسي المجسد للهوية الوطنية الفلسطينية، إذ تولت بتكوينها الائتلافي "حياكة" الروابط بين تجمعات الشعب الفلسطيني المختلفة الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واضطلعت بمهمة إعادة صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية عبر إعادة روايتها على ضوء عمليات التشريد والشتات والضم والاحتلال وما تولد عنه من تدمير مجتمعي وإقصاء وتمييز[١٤].

وتعززت المكانة التمثيلية للمنظمة بعد الاعتراف العربي بشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني في قمة الرباط عام ١٩٧٤، والذي تلاه اعتراف دولي بصفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني، وحصولها على وضع مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة[١٥]. ويرى عزيز حيدر بأن "بداية بناء فلسطين كشعب وتشكل هويتهم المميزة بدأت بعد تأسيس م.ت.ف عام ١٩٦٤، واكتسبت هذه العملية دفعاً قوياً بعد عام ١٩٦٧"[١٦].

ومع ذلك، فإن الهوية الفلسطينية والكيانية الوطنية لم تكونا متطابقتين أو متلازمتين لدى الفلسطينيين، وذلك نتيجة لافتقار المشروع الوطني الفلسطيني لإقليمه الجغرافي الخاص وحيزه الاجتماعي المعين، وهما عاملان رئيسيان في إنتاج (وإعادة إنتاج) أي هوية وطنية واستمرارها. صحيح أن طرح موضوع الكيانية السياسية- المعنوية توخي التعويض عن غياب الإقليم، بهدف فرض وجود الشعب الفلسطيني على الخريطة السياسية، تمهيداً لفرضه لاحقاً على الخريطة الجغرافية، ولكن فلسطينيي الأراضي المحتلة عام١٩٤٨ حرموا من شمولهم في إطار الهوية والكيانية التي تمثلها م.ت.ف، وأصبح الفلسطينيون في الأردن مقيدين بمكانتهم كمواطنين أردنيين[١٧].

ثانياً: الهوية الفلسطينية بعد أوسلو ١٩٩٣ وقيام السلطة الفلسطينية ١٩٩٤:

تتمثل الوطنية الفلسطينية في الانتماء للشعب الفلسطيني كله وليس إلى أجزاء منه، ويجمع الشعب الفلسطيني كله على رواية وذاكرة تشكلت بسبب الانتماء للشعب

الفلسطيني وإلى فلسطين، وتتضمن فصول الرواية الفلسطينية بدءًا بما جرى قبل النكبة، ومروراً ببدء النكبة وبتجارب اللجوء والمقاومة والاحتلال والانتفاضات لتشكل تجربة إنسانية عميقة تحتل مكانة مركزية في تشكل الهوية الوطنية. وقد نجحت هذه الهوية، على مستوى الوعي الجماعي الفلسطيني وعلى المستوى المعنوي، في التغلب على أوضاع الانقسام الجغرافي والعزل بين أجزاء الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه(١٨).

ولكن تبني قيادة المنظمة للبرنامج المرحلي عام ١٩٧٤ مثل تراجعاً عن الأفكار المؤسسة للهوية الفلسطينية، ونكوصاً عن مشروعها الوطني، خاصة فيما يتعلق بوحدة الأرض والشعب. وتمكنت قيادة المنظمة من تغطية هذا التحول بحكم مكانتها النضالية والرمزية، وادعاء مواصلة المشروع الوطني والمقاومة، ولكن هذا لم يمنع سيرورة التحولات السياسية والبنيوية في الحركة الوطنية الفلسطينية، التي باتت تغذى مشروعاً سياسياً آخر يختلف عن المشروع الوطني الأصلي الذي انبنى على وحدة الشعب والأرض.

واتضح ذلك في التحولات اللاحقة التي أفضت إلى التسوية السياسية بمرجعية "اتفاق أوسلو" ١٩٩٣، إذ راهنت قيادة المنظمة على أن إقامة سلطة الحكم الإداري الذاتي على جزء من الإقليم الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يمكن أن يحقق لأول مرة في التاريخ وجوداً قومياً لهذا الشعب فوق أرض وطنه، وظنت بأن عوامل السيادة يمكن أن تتجمع بصورة تدريجية، وأن الحكم الذاتي يمكن أن يتطور بعد انتهاء المرحلة الانتقالية إلى "دولة فلسطين المستقلة"(١٩).

وذهب رشيد الخالدي إلى القول بأن هناك "عملية إعادة تمركز للمجتمع الفلسطيني"، تجري بالتزامن مع "إعادة تعريف الهوية"، وأن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة أصبحوا في صلب عملية منح الهوية، التي أصبحت راسخة برأيه، مضمونها(٢٠).

إلا أن المضمون الذي تحدث عنه الخالدي لم يتضح حتى الآن، لأن السلطة الفلسطينية لم تتطور إلى دولة فلسطينية مستقلة، تكون "عماد عملية إعادة تبلور الهوية الفلسطينية" بما يتجاوز الحالة الاستثنائية لنشأتها بغياب الجغرافيا والدولة، بل على العكس من ذلك كان لهذا التحول تداعيات خطيرة على المشروع الوطني وعلى الهوية الوطنية الفلسطينية:

١. وجد اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم فلسطينيين غير معترف بهم، نتيجة للاتفاقات

التي تم توقيعها وحولت قضيتهم إلى مجرد عنوان يتم التفاوض حوله في مفاوضات المرحلة النهائية، دون أي ضمانات تكفل حقهم في العودة إلى ديارهم.

٢. مثل الإقرار بإنهاء الصراع مع العدو قبل حل قضية عودة اللاجئين قبولاً ضمنياً بالإجحاف التاريخي الذي لحق بهم، وقبولاً نهائياً بالتخلي عن وحدة الشعب الفلسطيني في وطن واحد، وإلغاء للفكرة التأسيسية التي انبنى عليها الوعي والثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية المعاصرة[٢١].

٣. مارست السلطة الفلسطينية هيمنة على الحقل السياسي الوطني ونمت مؤسساتها وبناها، مقابل أفول دور منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، فوجد اللاجئون أنفسهم بدون هيئة تمثلهم، لأن الحدود التمثيلية للسلطة تقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تمتد المكانة التمثيلية للمنظمة لتشمل الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم كشعب[٢٢].

٤. ما سبق طرح إشكالية "الداخل" و"الخارج" الفلسطيني، وارتبط السؤال بمعطيات واقعية جديدة كان لها أثر حاسم على مضمون الكيانية والهوية الفلسطينية. ذلك أن المنظمة نشأت وتطورت كتعبير عن مجتمع الشتات الفلسطيني، وبالتالي فإن صور التجزئة ونماذج المنفى هي التي كانت تسيطر على جدل الهوية، أما بعد أوسلو فإن المسائل المرتبطة بالإقامة والحصول على المواطنة، في ظل نظام مشروط السيادة، هي التي بدأت تسيطر على هذا الحوار[٢٣].

٥. بتهميش م.ت.ف ككيان سياسي- معنوي وتمثيلي للفلسطينيين، واختزال مشروعهم الوطني بمشروع جغرافي على الضفة الغربية وقطاع غزة، أصبح لكل تجمع فلسطيني روايته وأجندته وأولوياته الخاصة: فلسطينيو الـ٤٨ ذهبوا للكفاح ضد العنصرية والحق في المساواة والتعبير عن ذواتهم وهويتهم كأقلية قومية، والفلسطينيون في الضفة وغزة المحتلة للنضال من أجل دحر الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة، واللاجئون الذين تحملوا عبء النهوض الفلسطيني منذ عام ١٩٦٥ خضعوا لسلطات متباينة ومتعددة، وباتوا يشعرون بالتهميش جراء تغييب م.ت.ف، وجراء تقدم هدف الدولة على حقهم في العودة، وباتوا يشعرون بأنهم على هامش المشروع الوطني، لا سيما وأنه لا صلة أو إطارات تربطهم بالسلطة الفلسطينية[٢٤].

وبذلك غاب التطابق بين الحديث عن شعب فلسطيني، وبين حدود المشروع الوطني الذي يختزل الشعب في الممارسة السياسية بالضفة وغزة. وهنا بالضبط

يكمن مصدر تأزم الهوية الجماعية للفلسطينيين، نتيجة لحالة التشتت المجتمعي، وأفول المؤسسات التمثيلية الجامعة المجسدة للهوية، وغياب المرجعية الواحدة، وغياب هدف وطني جامع، وإخفاق حركتهم السياسية في مهماتها، سواء بالتسوية والمفاوضات أو بالانتفاضة والمقاومة المسلحة.

وهذا يفسر، إلى جانب عوامل أخرى، أسباب تراجع شعبية المنظمة وفصائلها، مقابل الصعود المدوي لجماهيرية "حماس"، التي عبر صعودها عن بروز المكون الديني في الهوية الفلسطينية، على حساب المكون الوطني الذي مثلته م.ت.ف وفصائلها، فالهوية لا توجد بمعزل عن إستراتيجيات التأكيد الهوياتي للممثلين الاجتماعيين لها، والذين هم نتاج الصراعات الاجتماعية والسياسية، وعمادها في نفس الوقت[٢٥].

ثالثاً: أثر بروز "حماس" على الهوية الفلسطينية:

مثل بروز "حماس" تحدياً للهوية الوطنية ولتعبيراتها الاجتماعية والسياسية، لأنها تطرح الهوية الإسلامية بديلاً من الهوية الوطنية ذات المضمون العلماني كما صاغتها وأعادت روايتها المنظمة، وتسعى جاهدة إلى أسلمة المجتمع وإعادة صياغة الثقافة السياسية والهوية الوطنية بالاستناد إلى ثقافة ترتكز على تراث الإسلام السياسي، وتقوم على نبذ التراث السياسي الفلسطيني وما نتج عنه من هوية وطنية وكيانية سياسية معبرة عنها[٢٦]. وظهر ذلك في التحولات التي طرأت في تعريف الفلسطينيين لأنفسهم (أي هويتهم).

فقد أظهرت دراسة ميعاري ١٩٩٤ بان الهوية الفلسطينية هي الأقوى، تليها الهوية المحلية، ثم العربية، والدينية، والحمائلية[٢٧]. بينما أظهرت دراسته التي أجراها عام٢٠٠٨ تراجع سيطرة الهوية الوطنية مقابل تعزيز الهوية الدينية والهويات التقليدية الأخرى، حيث زادت نسبة من يرون في الهوية الدينية هويتهم الرئيسية من١٧% و٢٢% عام ١٩٩٤، إلى٣٤% عام ١٩٩٧، و٣٨% عام٢٠٠١، و٤٣% عام ٢٠٠٦.

وفي مقابل ذلك تراجعت نسبة من يعتبرون الهوية الفلسطينية كهوية رئيسية من ٦٦.٩% و٧٠.١% عام ١٩٩٧ إلى ٥٧.٤% عام٢٠٠١، إلى ٥٠.٥% عام ٢٠٠٦. وبلغت نسبة من يعرفون أنفسهم كمسلمين ومسيحيين ٥٥.٨% عام ١٩٩٤، وارتفعت إلى ٨٨.١% عام ٢٠٠٦، بينما بلغت نسبة من يشعرون بالانتماء لعشيرتهم حوالي٤٧.١% عام ١٩٩٤، وارتفعت النسبة إلى٧٨.٤% عام ٢٠٠٦ [٢٨]. وهذه

النسب تعكس، إلى حد كبير، تبدل تناسب القوى بين الاتجاهين من حيث التأييد الجماهيري، كما عبرت عنه استطلاعات الرأي.

كما بنيت نتائج دراسة أبو رحمة٢٠١١ التفوق النسبي الضئيل للهوية الوطنية، إذ حصلت على متوسط ٣٢.٦٨ بنسبة بلغت٨١.٧%، بينما حصلت الهوية الإسلامية على متوسط ٣٦.١١ ونسبة ٧٧.٨%. ورأى الباحث بأن هذا يطرح احتمال تبدل حالة البروز النسبي لصالح المكون الإسلامي في الهوية الفلسطينية، ارتباطاً بحركة الواقع وتطوراته السياسية والاجتماعية، وأشار إلى أن اندلاع الصراع على السلطة هو في مضمونه تعبير عن أزمة حادة تشمل كافة أبعاد ومكونات الهوية الفلسطينية وتعبيراتها السياسية والاجتماعية، نتيجة لبروز الهويات الفرعية إلى السطح، واختزالها لـ"الآخر" (الفلسطيني) إلى بعد واحد، بصورة تحجب كل الانتماءات الأخرى[٢٩].

الخاتمة:

إن استمرار حالة الانقسام، في إطار تشارك الكل في المسئولية عن أزمة النظام السياسي، يطرح تحديات كبيرة أمام الهوية والكيانية الفلسطينية، بتعرضهما للمزيد من التآكل والضمور والتشظي، وذلك نتيجة لغياب هدف وطني جامع يوحد الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، وغياب المؤسسات التمثيلية الموحدة لهم والمعبرة عن هويتهم الوطنية في تطابقها مع مشروعها السياسي، وغياب المرجعيات الوطنية المتفق عليها كمرجع لحل الخلافات وتحديد إستراتيجيات العمل الوطني الموحد.

وهذا يطرح على كافة مكونات الحركة الوطنية مسئولية استنهاض الوطنية الفلسطينية بمعناها الهوياتي (الثقافي والرمزي) والكياني (السياسي)، من خلال تجديد بنى المشروع الوطني الفلسطيني، وتوليد رؤية وطنية جديدة تطابق بين شعب فلسطين وأرض فلسطين ومشروع حركتها الوطنية، وهذا يتطلب إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الذي يطابق بين الشعب والأرض والمشروع السياسي.

المراجع:

١. جابرييل أ. ألموند وج بيغهام باول الابن: **السياسة المقارنة**، ترجمة أحمد العناني، مكتبة الوعي العربي، سلسلة الفكر السائد – نسخة معدلة، ١٩٨٠، ص٩٨-٩٩.
٢. نفس المرجع ص ٣٥ .
٣. أرنست غلنر: **الأمم والقومية**، ترجمة مجيد الراضي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٩٩، ص١٥.
٤. نفس المرجع، ص٩٠.
٥. نفس المرجع، ص٢٢.
6. Stanford encyclopedia of philosophy, "Nationalism", available online at http://plato.stanford.edu/entries/nationalism/
٧. سلافه حجاوي: مقدمات الهوية الوطنية وأشكالها ١٨٧١- ١٩١٤، **مجلة رؤية**، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد العاشر، تموز ٢٠٠٠، ص٥٧.
٨. ماجد كيالي: صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد ٩٠، ربيع ٢٠١٢، ص٧.
٩. فيصل حوراني: **جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨**، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ٢٠٠٣، ص٢٢٤.
١٠. يزيد صايغ: **الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩– ١٩٩٣: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، ترجمة باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٣ ، ص٤٧-٤٨.
١١. ماجد الكيالي: صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين، **مرجع سابق**، ص٨.
١٢. عيسى الشعيبي: **الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧- ١٩٧٧**، مركز الأبحاث- م.ت.ف، بيروت، ط١، ١٩٧٩، ص١٩.
١٣. يزيد صايغ: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩-١٩٩٣، **مرجع سابق**، ص٩٥٢.
١٤. جميل هلال: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ط ٢ ، ٢٠٠٦، ص٥٤.
١٥. للمزيد حول مكانة م.ت.ف في الأمم المتحدة أنظر: سعدات حسن: فلسطين في الأمم المتحدة: قرارات تاريخية وخلفيات، **شئون فلسطينية**، العدد ٥٣-٥٤، كانون الثاني – شباط ١٩٦٧، ص١٦-٢٠.
١٦. عزيز حيدر: **أثر التفاعل الثقافي على الهوية الوطنية والقومية في إسرائيل**، الرباط، ١٩٩٥، ص١٩.
١٧. ماجد كيالي: صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين، **مرجع سابق**، ص٩-١٠.
١٨. نديم روحانا: الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول المطروحة: كيف نتعامل مع التباين؟، في:

جميل هلال (محرراً): **فلسطين: دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل، فلسطين والفلسطينيون** (١)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، شباط ٢٠١٢ ، ص ٤١- ٤٢.

١٩. ماهر الشريف: إشكالات ما بعد فشل مسار أوسلو: وقفة عند بعض السجالات الفكرية، أجراس العودة، ٢٠٠٨/٢/٢٠. على الرابط : www.ajras.org

20. Rashid Khaldi, "Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness", New York. Columbia University Press, 1997. P132.

٢١. يرى جقمان بان إنهاء الصراع يعني بداية جديدة لهوية جديدة غير تلك التي تشكلت بفعل النكبة وما تبعها.

انظر: جورج جقمان: عبر من الانتفاضة الثانية، في: جورج جقمان: **قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية**، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ٢٠١١، ص١٦- ١٧. .

٢٢. قيس عبد الكريم وآخرون: **في النظام السياسي الفلسطيني**، شركة دار التقدم العربي، بيروت، سلسلة الطريق الى الاستقلال- ١٢، ٢٠٠٤، ص١٩٣.

٢٣. سليم تماري: الهوية وبناء الدولة في الكيان الفلسطيني، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد٣٢ ، خريف ١٩٩٧، ص٣-٤.

٢٤. ماجد كيالي: صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين، **مرجع سابق**، ص١٢-١٣.

٢٥. دوني كوش: **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ترجمة قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص٢٠٠٢، ص٦٢.

٢٦. ماجد كيالي: **عن صعود الوطنية الفلسطينية وأفولها** ، شبكة أمين الالكترونية ، ٢٠٠٨/١١/١٠.
على الرابط: www.amin.org

٢٧. محمود ميعاري: أثر الانتفاضة في الهوية الجماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٥٨، ربيع ٢٠٠٤، ص٦٣.

٢٨. محمود ميعاري: تطور هوية الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد ٧٤-٧٥، ربيع/ صيف ٢٠٠٨، ص٤٩.

٢٩. عماد الدين أبو رحمة: **أثر عملية التسوية على الهوية الفلسطينية، دراسة لاتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١١، ص١٥٩-١٦٠.